الأمم المتحدة S/2016/729

مجلس الأمن

Distr.: General
18 August 2016
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا

## أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدَّم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٦١ (٢٠١٦)، الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدِّم إليه توصيات مفصلة فيما يتعلق بحجم بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا وولايتها وجوانبها التشغيلية في غضون ٣٠ يوما من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (القوات المسلحة الثورية الكولومبية). ويلي هذا التقرير رسالتيَّ المؤرختين ٤ آذار/مارس و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ (S/2016/211 و S/2016/643). وفي الرسالة الثانية، طلبت تمديد الموعد الأصلي النهائي الذي حدده المجلس في القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) حتى ١٩ آب/أغسطس لتقديم توصياتي نظرا إلى تأجيل الزيارات الاستطلاعية التي ستقوم بها الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية والبعثة إلى مواقع الرصد والتحقق المحلية المقترحة.

## ثانيا - الولاية

٢ - في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وقَّعت حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية على اتفاق وقف إطلاق النار وتخلي الطرفين نهائياً عن الأعمال العدائية وإلقاء السلاح. وأعاد الاتفاق تأكيد الولاية المبينة في بيانهما المشترك رقم ٦٥، الذي نقله رئيس كولومبيا، خوان مانويل سانتوس كالديرون إليَّ وإلى رئيس مجلس الأمن في رسالتين متطابقتين مؤرختين ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/53)، وشكل أساس القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦). وستتحمل بعثة الأمم المتحدة مسؤولية التحقق من إلقاء السلاح في إطار مسؤوليتها الشاملة عن التحقق الدولي من تنفيذ الاتفاق. وستقوم بتنسيق عمل المقار الوطنية والإقليمية والمحلية للآلية الثلاثية للرصد والتحقق بمشاركة الحكومة والقوات المسلحة الثورية



الرجاء إعادة استعمال الورق

الكولومبية والأمم المتحدة، التي ستتولى رصد تنفيذ وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية والتحقق من ذلك. وستكون البعثة مسؤولة عن تسوية المنازعات بين الطرفين وستضع توصيات فيما يتعلق بتنفيذ وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية وإلقاء السلاح. وأخيرا، ستقدِّم البعثة تقريرا مستقلا عن الامتثال للالتزامات التي تعهَّد بها الطرفان في الاتفاق.

## ثالثا — التطورات

٣ - في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، اتفق وفد الحكومة الكولومبية ووفد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى محادثات السلام الجارية في هافانا على عدد من البروتوكولات بشأن تنفيذ الاتفاق، سواء فيما يتعلق بوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية، وبإلقاء السلاح. ولقد وضعت البروتوكولات بالتشاور مع البعثة التي أعربت عن ارتياحها لنوعيتها. وتشمل هذه البروتوكولات بصفة خاصة القواعد التي يلتزم كل طرف بالتقيد بها في إطار وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية. وتشمل هذه القواعد أحكاما تتعلق بفصل القوات، وعدم عرقلة أنشطة آلية الرصد والتحقق، ووقف الأعمال العدائية بين الطرفين، بما في ذلك الدعاية المعادية. وهي تشمل أيضا أحكاما تحظر أيَّ عمل من أعمال العنف أو التهديد به يرتكب ضد السكان المدنيين، ولا سيما العنف الجنساني؛ وأي عمل يقوِّض حقوق الإنسان للسكان وحرياتهم الأساسية. وتوفِّر البروتوكولات أحكاما تفصيلية لتوجيه عمل الآلية، بما في ذلك معايير الإبلاغ وتسوية المنازعات ووضع مدونة قواعد سلوك مشتركة بين جميع أعضاء الآلية. وأخيرا، تتضمن البروتوكولات مجموعة واسعة من الإجراءات الأمنية التي تنطبق على مختلف مراحل العملية، وموظفي الآلية، والمندوبين الحكوميين وموظفي الدولة المدنيين، وأعضاء القوات الثورية المسلحة الكولومبية والسكان المدنيين.

٤ - وأكد الطرفان أهمية دور البعثة في تقديم معلومات محايدة بشأن العملية إلى أوسع جمهور ممكن. وعلى الصعيد الوطني، دأبت قيادة البعثة على إطلاع ممثلي المؤسسات والأحزاب السياسية والكنيسة الكاثوليكية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والجماعات الإثنية على التقييم الإيجابي للاتفاق من جانب الأمم المتحدة، وإجراءاتها الخاصة بالتحقق. ولقد بُذلت كذلك جهود لشرح الاتفاق وولاية البعثة ودور آلية الرصد في المقاطعات والبلديات، حيث عقد موظفو البعثة اجتماعات مع حكام المقاطعات ورؤساء البلديات والمنظمات التي تمثل المجتمع المدني والنساء وجماعات الشعوب الأصلية والكولومبيين من أصل

أفريقي. وأكدت هذه الجولة الأولى من الحوار أهمية توفير معلومات مفصلة بشأن تنفيذ الاتفاق والأعمال التحضيرية الجارية. ومن خلال الاتصال المستمر بالسلطات والمجتمع المدني، ستؤدي البعثة دورا هاما في معالجة المسائل، وتبديد الشكوك، والاستجابة لحرص الجهات الفاعلة الوطنية، لا سيما في مناطق التراع، على أن تؤخذ بعين الاعتبار.

٥ - وفي هذه المرحلة، أود الإعراب عن امتناني لفريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي مهَّد برنامجه الواسع النطاق للسلام السبيل لبناء السلام، لا سيما داخل البلد. ولم تدخر البرامج والصناديق والوكالات وسعا في المساعدة على إنشاء البعثة. وفي المناطق، استخدم موظفوها مساعيهم الحميدة لتعريف السكان المحليين والسلطات المحلية بالبعثة، وأتاحوا بسخاء المشروعية التي اكتسبوها على مرِّ السنين للمساعدة في بناء مصداقية البعثة في جميع أنحاء البلد. ولقد قدَّم الفريق القطري بالفعل العديد من المساهمات الهامة في عملية السلام. وإنني أحييه على الدور الهام الذي سيواصل الاضطلاع به لتعزيز السلام في كولومبيا.

٦ - وفي الفترة من ٨ إلى ١٥ آب/أغسطس، أجرت وفود ثلاثية تضمُّ ممثلين عن حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية وبعثة الأمم المتحدة، يرافقهم مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر والبلدين الضامنين لعملية السلام (كوبا والنرويج)، زيارات إلى المناطق المحلية الانتقالية للتطبيع والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع حيث من المقرَّر أن يحصل فصل القوات وإلقاء السلاح. وضمَّ فريق الأمم المتحدة مراقبا أقدم وممثلا عن إدارة شؤون السلامة والأمن وموظفا مختصا في اللوجستيات. وكان الهدف الرئيسي لهذه العملية الاتفاق على الحدود الطبيعية لتلك المناطق حتى يتسنى لآلية الرصد والتحقق مراقبة المناطق والنقاط وما يحيط بها من مناطق أمنية بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، سعت الوفود إلى تحديد المنطقة التي سيتم فيها إنشاء المقار المحلية للآلية، والتأكد من التحديات اللوجستية والأمنية التي ينطوي عليها تنفيذ الاتفاق، لا سيما من حيث الوصول الفعلي إلى المناطق المحلية، والاتصالات اللاسلكية والهاتفية، وخدمات دعم المعيشة، والظروف الأمنية الأساسية. ومع أنه قد تبين أن الظروف الأمنية مواتية عموما في المناطق والنقاط، فإن الافتقار إلى البنى التحتية وخدمات دعم المعيشة والاتصالات الأساسية سيطرح تحديا جسيما أمام نشر الآلية والبعثة على المستوى المحلي.

٧ - وانضمَّ ممثلو السلطات البلدية إلى الوفود الثلاثية في معظم الزيارات. وبقيادة مندوب المفوض السامي للسلام في الحكومة، جرى التواصل مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وأفراد المجتمع المحلي الذين أعربوا جميعا عن رغبتهم في أن يكونوا على علم تام

بما يجري وموقفهم الإيجابي من تنفيذ الاتفاق. واقترح إدخال عدد من التعديلات على الخطط الأولية على أسس تشمل الشواغل التي أثارتها قيادات الشعوب الأصلية. وضمت هذه العملية أعضاء من الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية والبعثة الذين سيعملون جنبا إلى جنب في إطار مراقبة وقف إطلاق النار. وكانت تجربة إيجابية سيتواصل تعزيزها أثناء المناورة التدريبية المشتركة المقرر إجراؤها في الأسابيع المقبلة. وبالإجمال، يتبين أن هذه المهمة اللوجستية والسياسية المعقَّدة ناجحة جدا وتبشِّر بالخير لمواصلة التحضير لتنفيذ الاتفاق.

## رابعا - المهام

٨ - كما ذكرتُ في رسالتي المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، ستسترشد عمليات البعثة بالخطوط العريضة للاتفاق بشأن وقف إطلاق النار وتخلي الطرفين نهائياً عن الأعمال العدائية وإلقاء السلاح.

### التحقق من إلقاء السلاح

٩ - سيتطلب إلقاء السلاح أن تنفِّذ الأمم المتحدة المهام التالية المتصلة بعدد من العمليات المتداخلة، على النحو التالي:

(أ) تتمثل المهمة الأولى التي ستنجز في غضون ٣٠ يوما من بدء نفاذ اتفاق السلام النهائي في التحقُّق من استرجاع القوات المسلحة الثورية الكولومبية للأسلحة الجماعية والقنابل اليدوية والذخائر ونقلها إلى معسكراتها.

(ب) تتمثل المهمة الثانية التي ستنجز في غضون ٦٠ يوما من بدء نفاذ اتفاق السلام النهائي في التحقق من تدمير القوات المسلحة الثورية الكولومبية للأسلحة غير المستقرة في المناطق التي تنتشر فيها وحداتها قبل الانتقال إلى المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع. وسيكون ذلك الأمر محفوفا بالصعاب بشكل خاص. وفي معظم الحالات، من المتوقع أن ينفِّذ مهامَ التحقُّق هذه مراقبون للأمم المتحدة يتمتعون بالخبرة المناسبة ويعملون في المقار الإقليمية الثمانية التي ستشغل فيها آلية الرصد والتحقق والبعثة موقعا مشتركا.

(ج) تتمثل المهمة الثالثة في رصد الأسلحة الفردية والجماعية التي تحتفظ بها القوات المسلحة الثورية الكولومبية في معسكراتها الكائنة في المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع. وسينفِّذ مراقبو الأمم المتحدة المقيمون بصورة دائمة في تلك المعسكرات هذه المهمة.

(د) تتمثل المهمة الرابعة التي ستنجز من اليوم ٦٠ إلى اليوم ١٥٠ بعد بدء نفاذ الاتفاق السلام النهائي في تلقي الأسلحة الفردية والجماعية والقنابل اليدوية والذخائر من القوات المسلحة الثورية الكولومبية وتخزينها في حاويات أو ما يعادلها من مرافق آمنة تحت مراقبة الأمم المتحدة الدائمة. وستتكشف عملية تلقي الأسلحة الفردية بشكل تعاقبي وستختتم بحلول اليوم الـ ١٥٠ عندما تصبح جميع الأسلحة والقنابل اليدوية والذخائر في حاويات. وسينفِّذ هذه المهمة مراقبون تابعون للأمم المتحدة مخصَّصون لمعسكر واحد في كل من المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع حيث ستوضع حاويات الأسلحة والذخائر.

(هـ) تتمثل المهمة الخامسة في نقل الأسلحة إلى خارج المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع عقب تدمير الذخائر وإبطال مفعول الأسلحة.

وطوال هذه العملية، سيكرِّس مراقبو الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والوطني أنفسهم لتجهيز المعلومات المتصلة برصد إلقاء السلاح والتحقق منه وتقديم الدعم لمراقبي الأمم المتحدة المحليين باستخدام التخزين الآمن والتخزين الاحتياطي للمعلومات الحساسة المتصلة بجمع الأسلحة والذخائر وتصنيفها والتخلص منها. وسيكونون مسؤولين عن ضمان إبلاغ الآلية على النحو الواجب وفقا للاتفاق. وفي نهاية العملية، ستصدِّق البعثة على الانتهاء من إلقاء السلاح وتقوم بإبلاغ الحكومة ومجلس الأمن والجمهور بناء على ذلك.

## مراقبة وقف إطلاق النار وتنسيق الآلية الثلاثية للرصد والتحقق

١٠ - البعثة هي العنصر الدولي والجهة المنسِّقة للآلية الثلاثية للرصد والتحقق المسؤولة عن رصد وقف إطلاق النار. ولقد أفضت المناقشات التفصيلية مع حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى الاتفاق على مهام الآلية وهيكلها وتشكيلها على جميع المستويات. وسيُنفَّذ الجزء الأكبر من أنشطة الآلية على الصعيد المحلي حيث سترصد الآلية الامتثال لقواعد وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية من خلال نشر أفرقة الرصد الثلاثية. وستكون الأفرقة الثلاثية موجودة في مقر الآلية المحلي وستؤدي خمس مهام أساسية على النحو التالي:

(أ) تنظيم عمليات الآلية، مع مراعاة تنسيق المهام وتحليل التهديدات والاحتياجات اللوجستية؛

(ب) في بداية عملية وقف إطلاق النار، من اليوم ٥ إلى اليوم ٣٠ من بدء نفاذ الاتفاق، رصد إعادة نشر وحدات الجيش وانتقال وحدات القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع على طول الطرق المتفق عليها؛

(ج) رصد المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع وزيارة معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية؛

(د) رصد المناطق الأمنية حول المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع وزيارة وحدات الجيش التي أعيد نشرها؛

(هـ) زيارة المراكز السكانية المجاورة، عندما تكون هذه المراكز موجودة في جوار المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع، بغية التواصل مع السكان المحليين والسلطات المحلية.

١١ - وجرى الاتفاق على مبادئ توجيهية محدَّدة بدقة لمساعدة الأفرقة الثلاثية على أداء مهامها، بما في ذلك تقييم الحوادث وإعداد التقارير. ووفقا للبروتوكولات، فإن المصادر الرئيسية لهذه التقارير ستشمل السلطات المحلية والكنائس والقادة المحليين والمجتمع المدني والمنظمات النسائية ولجان حقوق الإنسان المحلية.

١٢ - وسيكون الرصد الذي تقوم به أفرقة آلية الرصد والتحقق استباقيا، أي أن هذه الأفرقة لن تبلغ عن حوادث محتملة فحسب بل ستسعى أيضا إلى إعادة أي حالة عدم امتثال إلى جادة الصواب تمشيا مع تنفيذ الأحكام المتعلقة بوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية. ولقد اعتمدت مدوَّنة مُحكمة لقواعد السلوك بشأن أمور منها الجوانب المتعلقة بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وهي تكمِّل قواعد السلوك الخاصة بكل عنصر.

١٣ - وسينظر منسِّق الأمم المتحدة للمقار المحلية لآلية الرصد والتحقق مع نظرائه في إسناد المهام اليومية لأفرقة الرصد. ولأغراض كفالة تقديم الدعم اللوجستي المناسب إلى المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع، ستضمُّ وحدة صغيرة ينسِّقها أحد مراقبي الأمم المتحدة ممثلا للحكومة يتولى المسؤولية الرئيسية عن السلسلة اللوجستية، وممثلا للقوات المسلحة الثورية الكولومبية. وكما ذُكر أعلاه، سيتحمَّل مراقبو الأمم المتحدة المسؤولية المحدَّدة عن المساعدة على حلِّ المنازعات بين الطرفين إذا ما نشأت، وتقديم توصيات لضمان تحسين الامتثال للاتفاق. أما الخلافات بين الطرفين التي لا يمكن حلُّها على مستوى المقار المحلية فستُحال إلى المقار الإقليمية، وفي نهاية المطاف، إلى المقر الوطني.

١٤ - وسيجري نشر آلية الرصد والتحقق في ثمانية مقار إقليمية. وستضطلع هذه المقار الإقليمية، إلى جانب حلِّ المنازعات التي قد تنشأ في المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع الواقعة تحت إشرافها، بمهام الاتصال وتحليل التهديدات والعمليات والتخطيط والتنسيق اللوجستي. وعلى الصعيد الإقليمي، ستتواصل مقار الآلية أيضا بصورة منتظمة مع السلطات والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني التي قد ترغب في تبادل الآراء والمقترحات.

١٥ - ويتولى المقر الوطني لآلية الرصد والتحقق، الموجود في بوغوتا، قيادة الآلية الثلاثية. وعلى غرار المقار الإقليمية، سيضطلع بمهام الاتصال وتحليل التهديدات والعمليات والتخطيط والتنسيق اللوجستي. وستصدر البيانات العامة على المستوى الوطني فقط. وسيوضع فريق تحقيق يتمتع بالخبرة في مجالات متنوعة بتصرف المقار المحلية والإقليمية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية. وستجمع المعلومات عن تنفيذ وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد وتخضع للتحليل، وستصدر تقارير عامة دورية. وسيتواصل مقر الآلية الوطني في بوغوتا بصورة منتظمة مع السلطات ومنظمات المجتمع المدني.

## خامسا - هيكل البعثة وحجمها

١٦ - استنادا إلى الولاية المنوطة بالبعثة على النحو المبين في القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦)، وإلى الاتفاق والبروتوكولات الملحقة به، والمعلومات المكتسبة خلال الأعمال التحضيرية للبعثة منذ شباط/فبراير ٢٠١٦، وخبرة بعثات التحقق السابقة للأمم المتحدة، وفي أعقاب عملية تخطيط منهجية، أُوصي بالهيكل والحجم التالي لبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا حتى تتمكن من أداء مهامها بشكل كامل وفعال.

### الهيكل العام

١٧ - سيعهد بالمسؤولية السياسية العامة للتحقق الدولي من الاتفاق، ولمهام البعثة في مجالات حل المنازعات والتوصيات والإبلاغ إلى ممثلي الخاص ورئيس البعثة. وسيتلقى الدعم من نائب الممثل الخاص، وكبير المراقبين، ومدير دعم البعثة، ورئيس الأركان. وسيتطلب مكتب الممثل الخاص قدرات في خمسة مجالات هي: الإبلاغ، والتخطيط، وإدارة المعلومات وتحليلها، والإعلام، والاتصال بالجهات الفاعلة الوطنية. وسيحتاج أداء هذه المهام إلى عدد محدود نسبيا من الموظفين الموجودين في بوغوتا.

١٨ - وفي ظل قيادة الممثل الخاص، ستتألف البعثة من أربعة عناصر تشمل المراقبة، والتنسيق وتقديم الدعم الفني، والدعم الميداني، والأمن.

### عنصر مراقبي الأمم المتحدة

١٩ - سيكون عنصر مراقبي الأمم المتحدة برئاسة كبير المراقبين المسؤول عن مهام البعثة المتصلة بإلقاء السلاح. وسيكون كبير المراقبين بمثابة منسِّق آلية الرصد والتحقق، وبهذه الصفة، سيتولى أيضا المسؤولية عن التحقق من وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية.

وترد كافة مهام عنصر المراقبين في الفرع أعلاه الذي يتناول المهام. ويُقدَّر أن البعثة تحتاج، للوفاء بمهامها، إلى حوالي ٤٠ مراقبا على الصعيد الوطني و ٩٠ مراقبا على الصعيد الإقليمي و ٣٢٠ مراقبا على الصعيد المحلي. وستحتاج البعثة إلى حوالي ٤٥٠ مراقبا، بالإضافة إلى عدد من المدنيين الذين سينتشرون في المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع.

## عنصر التنسيق والدعم الفني

٢٠ - ستعمل البعثة في ٤٠ موقعا منتشرا على نطاق واسع كما يلي: المقر الوطني، و ٨ مقار إقليمية، و ٢٣ منطقة محلية انتقالية للتطبيع و ٨ نقاط محلية انتقالية للتطبيع منصوص عليها في الاتفاق. وستضمُّ مراقبين دوليين وموظفين مدنيين وطنيين ودوليين وأفرادا من متطوعي الأمم المتحدة. وستحتاج البعثة إلى تشغيل المكاتب الميدانية والتنسيق بينها على نحو فعال لكفالة قدرة جميع مكوِّنات البعثة على توفير الدعم لأنشطة عنصر المراقبين في أوانه وبفعالية. وإضافةً إلى ذلك، سيقوم موظفو البعثة بالتنسيق على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وسيقدِّم عنصر التنسيق والدعم الفني أيضا الدعم إلى البعثة في مجالات التدريب والشؤون القانونية والسلوك والانضباط وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

## عنصر الدعم الميداني

٢١ - يتسم تقديم الدعم اللوجستي والإداري إلى البعثة بخصائص مميزة. فكما ذُكر آنفا، ستضطلع البعثة بعدد من الأنشطة بشكل مستقل عن آلية الرصد والتحقق، مثل التحقُّق من إلقاء السلاح. وفي الوقت نفسه، ستنفِّذ البعثة، بوصفها جزءا من الآلية، أنشطة تشغيلية إلى جانب ممثلي حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية على جميع الصعد الوطني والإقليمي والمحلي. وفيما يخص مجموعتيْ الأنشطة، ستتمثل سياسة البعثة، بالنظر إلى مستوى الخدمات المتاحة في كولومبيا، في الاعتماد بقدر الإمكان على مقدِّمي الخدمات المؤهلين، في ظل تيسيرات مقدمة إما من الحكومة أو من البعثة، استنادا إلى معيار الميزة النسبية من حيث الوقت والتكلفة. فعلى سبيل المثال، الحكومة مهيأة تماما لتيسير توفير المركبات للآلية والبعثة، نظرا إلى وجود عقد واسع النطاق أبرم من قبل يتعلق بالمركبات، في حين أن البعثة قادرة على تيسير توفير المعدات اللاسلكية نظرا إلى وجود عقد مبرم بالفعل لتوفير خدمات عالمية مع إدارة الدعم الميداني. وتجري حاليا صياغة طلب توريد يحدِّد نطاق وبيان الدعم اللوجستي والإداري المقرَّر تقديمه من حكومة كولومبيا ومن البعثة إلى الآلية، ومن الحكومة إلى البعثة، في أعقاب مناقشات مستفيضة أجريت بين الأمم المتحدة وحكومة كولومبيا في إطار أفرقة

تقنية عاملة، فضلا عن المشاورات التي أجريت مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية اعتبارا من أيار/مايو ٢٠١٦.

٢٢ - وفيما يتعلق بالخدمات التي تستطيع الأمم المتحدة تقديمها، يُبذَل كل جهد ممكن للاستعانة بمقدمي الخدمات المحليين وبالقدرات الحالية القائمة داخل فريق الأمم المتحدة القطري. ونظرا إلى صعوبة الوصول إلى بعض المناطق وانعدام الخدمات الأساسية فيها، ستبحث البعثة عن حلول ذات طابع مؤقت أو تعتمد على البنية التحتية القائمة. ومن شأن هذا النهج أن يسهِّل التفعيل الفوري، وأن يخفِّض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، وأن يدعم المجتمعات المحلية متى أمكن ذلك.

٢٣ - وقد أسفرت الزيارات الاستطلاعية للمناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع المبينة أدناه عن وجود تحديات هائلة ماثلة من حيث تطوير البنية التحتية لدعم نشر أفرقة المراقبين ثم إمدادها باحتياجاتها من الناحية التشغيلية خلال فترة أداء مهامها. ويقع العديد من المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع في مناطق يصعب الوصول إليها ولا تتوافر فيها الكهرباء والاتصالات والمياه الصالحة للشرب. وبعض هذه المواقع لا يمكن الوصول إليه عن طريق البر، ولا يمكن بلوغها إلا من خلال شبكات الأنهار أو باستخدام طائرات الهليكوبتر. وفي بعض الحالات، يحدُّ العلو الشاهق للتضاريس الجبلية وسوء الأحوال الجوية من القدرة على الوصول إلى المواقع حتى بالهليكوبتر. وبينما أسفرت الزيارات الاستكشافية عن نتائج إيجابية واضحة ويجري حاليا وضع تصور أولي لدعم المقار المحلية لآلية الرصد والتحقق، سيتطلب الأمر وضع مخطط مفصَّل للدعم والتحقق من صلاحيته قبل التوصل إلى فهم تام لآثار التشغيل في مثل تلك البيئة على الموارد.

٢٤ - ورغم بذل كل ما في الوسع لضمان أن يظلَّ أثر أنشطة تقديم الدعم للبعثة على أقل مستوى ممكن، فالتحدي المتمثل في تقديم الخدمات إلى ٤٠ موقعا في تضاريس أرضية تشمل في تنوُّعها الغابات المدارية المطيرة والجبال والأنهار والسهول الساحلية في بلد كبير جغرافيا سيتطلب أن يتحلَّى عنصر الدعم في البعثة بالمرونة والمهارة وأن يتاح له ما يكفي من الموارد الأساسية لدعم تنفيذ الولاية.

## عنصر الأمن

٢٥ - ستتولى حكومة كولومبيا، وبخاصة الشرطة الوطنية الكولومبية، المسؤولية عن أمن آلية الرصد والتحقق والبعثة ككل. وستقوم إدارة شؤون السلامة والأمن، من خلال هيكل

أمني موحَّد، بتوفير الدعم التشغيلي والمشورة فيما يخص السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، في ظلِّ تعاون وتواصل وثيقين مع السلطات الكولومبية.

٢٦ - وسيغطِي نظام إدارة الأمن كلا من الفريق القطري والبعثة بهيكل أمني موحَّد يتولى أمره مسؤول مكلَّف. وسيعمل رئيس مستشاري الأمن/رئيس ضباط الأمن تحت إشراف المسؤول المكلَّف ويكون مستشاره الرئيسي. وإضافةً إلى ذلك، سيتولى رئيس مستشاري الأمن/رئيس ضباط الأمن إسداء المشورة إلى الممثل الخاص بشأن المسائل التشغيلية ذات الصلة بأمن البعثة.

٢٧ - وسيُنشر ضباط الأمن في كل مكتب إقليمي لرصد الحالة باستمرار وضمان تطبيق معايير نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن تحت مسؤولية ضباط تنسيق الأمن الميداني. وسيقدم ضباط الأمن الدعم الأمني إلى المراقبين في أفرقة المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع. ومن المقرَّر تعيين منسِّقين للشؤون الأمنية في كل منطقة ونقطة محلية انتقالية للتطبيع للتمكن من الاتصال والتنسيق بشكل دائم مع ضباط الأمن.

٢٨ - ولقد شارك ضباط تنسيق الأمن الميداني في الأفرقة الثلاثية الستة التي أجرت زيارات استطلاعية متزامنة إلى المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع. وتعتبر المخاطر المتوقعة بالنسبة لمعظم التهديدات المحددة ذات الصلة (هجمات المخرِّبين، وتبادل إطلاق النار، والاضطرابات الاجتماعية) في حدود المستويات المقبولة، بشرط تنفيذ تدابير إدارة المخاطر ذات الصلة تنفيذا كاملا. وفيما يتعلق بالتهديد المتمثل في الألغام الأرضية، قد تشكل الألغام المضادة للأفراد الباقية خطرا في بعض المناطق. وتعكف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن على إعداد تقرير شامل لتحديث تحليل المخاطر المتعلق بهذا التهديد، وإدراج مزيد من تدابير إدارة المخاطر الأمنية إذا لزم الأمر.

## النشر الجغرافي

٢٩ - نظرا إلى دور البعثة باعتبارها العنصر الدولي والجهة المنسِّقة لآلية الرصد والتحقق، ستكون مكاتب البعثة والآلية في موقع مشترك، وإن كان عدد من وظائف البعثة ومهامها يُنفَّذ بصورة مستقلة عن الآلية. وتمشيا مع اتفاق الطرفين بشأن نشر الآلية على الصعيد الإقليمي في ثماني مدن توفِّر أنسب سبل الوصول إلى المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع، سيكون للبعثة ثمانية مكاتب إقليمية في مواقع مشتركة مع المقار الإقليمية للآلية في المدن التالية: سان خوسيه دي غوافياري، وفلورنسيا، وبوبايان، وفيلافيسينسيو، وميديين، وكويبدو، وبوكارامانغا، وفاييدوبار. وستتألف قيادة المكاتب الإقليمية من رئيس مكتب

مدني وأقدم مراقب للأمم المتحدة في المنطقة، الذي سيؤدي مهمة منسِّق المقار الإقليمية للآلية. وستضمُّ هذه المكاتب الإقليمية ما يقرب من ١١ مراقبا و ٩ موظفين مدنيين يتولون مهام الاتصال والإعلام والأمن ودعم البعثة.

٣٠ - وستسعى البعثة إلى ضمان تزويد المكاتب الإقليمية بموظفي الاتصال والإعلام سعيا للاستجابة التامة للاهتمام الشديد لدى الجهات الفاعلة الإقليمية بالحصول على معلومات والتحاور. ومن شأن ذلك أن يكمِّل التزام آلية الرصد والتحقق ويعزِّزه في هذا الصدد.

## مشاركة المرأة

٣١ - بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا ملتزمة بزيادة عدد النساء في جميع المهام والوظائف إلى أقصى حد ممكن. ورغم الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها بعض البلدان المساهمة بمراقبين، فالبعثة في الوقت الراهن ما زالت بعيدة كل البعد عن تحقيق الهدف المحدَّد في أن تشكل النساء نسبة ٢٠ في المائة من المراقبين. ولذلك، ستعطي البعثة الأولوية لاستقدام نساء مؤهلات لشغل وظائف الموظفين المدنيين ومتطوعي الأمم المتحدة المقرَّر نشرهم في المقار المحلية لآلية الرصد والتحقق من أجل بلوغ الهدف المتمثل في أن تشكل النساء نسبة ٢٠ في المائة من أفراد الأمم المتحدة المنتشرين للإشراف على وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية وإلقاء السلاح. وإنني أواصل حثَّ البلدان المساهمة بمراقبين على زيادة مساهمتها بمراقبين من النساء وأشكر الدول التي فعلت ذلك.

٣٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، تلتزم البعثة بتحقيق التكافؤ التام بين الجنسين في صفوف الموظفين المدنيين في جميع الوظائف الفنية. وكذلك، سيُبذل كل جهد ممكن على الصعيد الوطني لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف الموظفين المدنيين.

## الموارد الإجمالية

٣٣ - استنادا إلى أحكام الاتفاق، بما في ذلك ولاية البعثة بالصيغة التي أقرَّها كلا الطرفين، يتألف الموظفون اللازمون للبعثة لتنفيذ ولايتها مما يلي: ما يقرب من ٤٥٠ مراقبا إضافة إلى عنصر مدني ملائم، على نحو ما قررته الجمعية العامة في سياق نظرها في ميزانية البعثة، يُنشرون في ٤٠ موقعا، بما فيها المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع.

## سادسا - ملاحظات

٣٤ - في رسالتي المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ (S/2016/643)، أعربتُ عن ارتياحي للمستوى الحالي للإعداد لنشر البعثة، ولا سيما النشر السريع لمراقبي الأمم المتحدة في غضون أيام من توقيع الاتفاق. ويبلغ عدد المراقبين حاليا ٨٠ مراقبا، الأمر الذي مكّن البعثة من المشاركة الكاملة في الزيارات الاستطلاعية الأخيرة إلى المناطق المحلية التي سيجري فيها فصل القوات وإلقاء السلاح. والبعثة كذلك جاهزة للاضطلاع بمهام التنسيق الموكلة إليها داخل آلية الرصد والتحقق على الصعيدين الوطني والإقليمي فور إنشاء الآلية. وعلاوة على مستوى التأهب لدى البعثة، فإن الزيارات الثلاثية الناجحة التي نفذت إلى المناطق في الفترة من ٨ إلى ١٥ آب/أغسطس، وعلاقة العمل التي نشأت بين الموظفين الكولومبيين ومقاتلي القوات المسلحة الثورية خلال هذه العملية، ورد الفعل الإيجابي لدى السكان المحليين، تشكل جميعا دليلا على أن الأعمال التحضيرية تمضي على المسار الصحيح ليس من وجهة نظر تقنية فحسب، بل من منظور سياسي أيضا. وإنني أُقرُّ بأن تنفيذ اتفاقات السلام يشكل تعهدا ماليا كبيرا تقطعه على نفسها الحكومة الكولومبية. وتجري حاليا مناقشات مع الحكومة الكولومبية والأمانة العامة والدول الأعضاء بشأن أفضل السبل الكفيلة بدعم لوجستيات المناطق والنقاط المحلية الانتقالية للتطبيع.

٣٥ - وفي ظلِّ هذه الظروف الإيجابية، أثيرت عدة مسائل بعضها بشأن الجوانب التشغيلية للبعثة، وبعضها بشأن مسائل فنية، والسياق السياسي الأوسع نطاقا.

٣٦ - ولقد نوقش مع الحكومة التقسيم السليم للمسؤوليات فيما يتعلق بتوفير الخدمات، ولكن لم يُبتّ بعد في مسألة تقاسم التكاليف فيما يتعلق بالمرافق والخدمات التي يشترك أعضاء آلية الرصد والتحقق في استخدامها. وإنني أُوصي بأن تتقاسم البعثة مع الحكومة تكاليف تفعيل الآلية وتشغيلها، باستثناء التكاليف الأمنية المقدمة من الحكومة، بما يتناسب مع عدد مراقبي الأمم المتحدة وموظفيها بالنسبة إلى العدد الإجمالي لموظفي الآلية. ويشير المخطط الحالي إلى أن استخدام بعثة الأمم المتحدة للمرافق والخدمات على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي سيبلغ ما يقرب من ٥٠ في المائة من مجموع الاحتياجات. وستكون البعثة مسؤولة، بصورة منفصلة، عن تحمل تكلفة الأنشطة الخاصة بها، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بإلقاء السلاح.

٣٧ - وفيما يتعلق بتشكيل البعثة، ينصُّ الاتفاق على أن يكون المراقبون من بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصفة رئيسية. وفي ضوء التعهدات القائمة من البلدان المساهمة بمراقبين، من المؤكد أن هذا هو الحال. وقد أكدت البعثة مجددا التزامها أمام

جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن تضم جميع بلدان المنطقة مع مواصلتها تعيين موظفين لعنصر المراقبين والعنصر المدني فيها. ولأسباب تتعلق بمراعاة الحساسية تؤكدها الخبرة الطويلة في عمليات حفظ السلام، لم يطلب إلى البلدان المجاورة لكولومبيا ترشيح مراقبين. إلا أن الأمم المتحدة منفتحة على الترتيبات البديلة التي يتفق عليها كلا الطرفين. وفي الوقت نفسه، تبذل البعثة كل ما في وسعها عن طريق المباراة التنافسية للأمم المتحدة لاستقدام مدنيين مؤهلين من جميع بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك البلدان المجاورة لكولومبيا، يتمتعون بخبرة واسعة في عمليات السلام وشؤون الأمم المتحدة.

٣٨ - وقد استفسر العديد من منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان الكولومبية عن دور البعثة وعلاقتها بحقوق الإنسان. فوفقا لبيانات موثوق من صحتها وردت من مراكز الفكر الكولومبية ومكتب أمين المظالم الكولومبي ومفوضية حقوق الإنسان، لم يؤد وقف إطلاق النار من جانب واحد المعمول به منذ أكثر من سنة من جانب القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى انخفاض العنف بين الأطراف المتحاربة فحسب، بل أدى أيضا إلى تراجع العنف ضد السكان في مناطق النزاع. ورغم أن إنهاء النزاع بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية لن يؤدي بالطبع إلى إنهاء جميع أعمال العنف ضد المدنيين، التي تشارك فيها العديد من الجهات المسلحة الأخرى، من المأمول أن يؤدي الوقف النهائي للنزاع، الذي أنشئت البعثة لتيسيره، إلى تحسُّن في حماية حقوق الإنسان في كولومبيا.

٣٩ - وإضافةً إلى ذلك، وكما ذُكِر أعلاه، لا تحظِّر قواعد وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية التي تلتزم بها حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية أعمال العدوان المتبادل فحسب، بل تتضمن التزاما بالامتناع عن أي ''عمل من أعمال العنف أو التهديد به يهدِّد أرواح السكان المدنيين وسلامتهم الشخصية، لا سيما العنف الجنساني''. وستتحمل البعثة، جنبا إلى جنب مع آلية الرصد والتحقق، المسؤولية عن التحقق من الامتثال الكامل لهذا الالتزام المهم طوال مدة عملية وقف إطلاق النار. كما أن الآلية منفتحة على جميع الصعد لتلقي الشكاوى والمشورة والتوصيات من السكان والسلطات ومنظمات المجتمع المدني.

٤٠ - وسيتعين على البعثة وآلية الرصد والتحقق بطبيعة الحال أن تتعاونا ليس فقط مع المؤسسات الوطنية المكلفة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كولومبيا مثل مكتب أمين المظالم، ومكتب المفوضة الرئاسية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمات حقوق الإنسان

الكولومبية الراسخة الحضور والتي تحظى بالاحترام، إنما كذلك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وستواصل هذه المنظمات العمل في جميع مناطق النزاع، وستكون خبرتها الواسعة مفيدة للآلية. ومن المؤكد أن منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية ستساهم، بشرط أن يتوافر لديها ما يكفي من الموارد، في ضمان الانتقال من النزاع إلى السلام الخالي من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان بما يتجاوز بكثير مدة وقف إطلاق النار وإلقاء السلاح.

٤١ - واتفقت الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، في إطار جدول أعمال المفاوضات بينهما الذي اعتمد في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٢، على التفاوض بشأن طرائق التصديق على اتفاق السلام النهائي بمجرد إبرامه. وبعد مناقشات مطوَّلة وغير حاسمة بشأن هذا الموضوع في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، اتفق الطرفان، إلى جانب التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، على الالتزام بالقرار المزمع صدوره عن المحكمة الدستورية الكولومبية فيما يتعلق بطرائق التصديق الشعبي على اتفاقات السلام. وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، قضت المحكمة الدستورية بدستورية قرار الحكومة بالدعوة إلى تنظيم استفتاء على اتفاق السلام النهائي.

٤٢ - ورغم هذا العنصر الذي يكتنفه عدم اليقين، قرَّر الطرفان مواصلة الأعمال التحضيرية لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وعلى سبيل المثال، سيُعقد تدريب مشترك لأعضاء آلية الرصد والتحقق - من ممثلي الحكومة وممثلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية ومراقبي الأمم المتحدة - خلال الأسابيع المقبلة. ومن شأن هذا التدريب المشترك أن يحقق التماسك في طريقة التحقق من وقف إطلاق النار بمجرد دخوله حيز النفاذ، وأن يعزِّز الثقة بعملية السلام بين المقاتلين من الجانبين. وبصرف النظر عن النقاش الدائر حول الاستفتاء، أعتقد أن هذه الممارسات، إلى جانب استمرار الحوار مع السلطات والمجتمع المدني بشأن الاتفاق، تشكل في حد ذاتها مبادرات مفيدة لبناء السلام. وستكفل البعثة، مع مواصلة تحليها بالحيطة أثناء انتشارها ومتابعتها الدقيقة للتطورات السياسية، تمكُّنها من الإسهام الكامل في نجاح هذه المبادرات.

٤٣ - وفيما يتعلق بالمفاوضات الجارية في هافانا، ما زالت هناك مسائل مهمة مطروحة على مائدة البحث، منها طرائق تنفيذ الاتفاقات وآليات التحقق على الصعيدين الوطني والدولي. ويكتسب الاتفاق على إعادة إدماج مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية أهمية خاصة. ويشكل وقف إطلاق النار وإلقاء السلاح جزءا من عملية أطول أجلا تتوقف استمراريتها على تنفيذ برنامج موثوق لإعادة إدماج مقاتلي القوات المسلحة الثورية

الكولومبية. ولذلك، فإنني أدعو الطرفين إلى وضع برنامج مُحكم وشامل في هذا الصدد. وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، جان أرنو، على قيادته المتواصلة، وأن أثني على حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي لما أبدته من تصميم على أن تُكلَّل المفاوضات بالنجاح. وما زلت ملتزما التزاما راسخا بتوفير كل الدعم المطلوب من الأمم المتحدة لهذه العملية. فبعد سنوات طويلة من النزاع، قد يكون من الصعب على العديد من الكولومبيين أن يتصوروا مستقبلا يعمُّه السلام. بيد أن هذه الفرصة سانحة اليوم، ويحدوني الأمل في أن يتمكنوا من اغتنامها.